

## النوع الخامس والأربعون

## فِي عَامِّهِ وَخَاطَبِهِ

العَامُّ: لفظ يستغرق الصالح له من غير حَضْر.

وصيغته: «كلّ» مبتدأة، نحو: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦]، أو تابعة، نحو: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةَ كُلَّهُمْ مَجْمُوعًا﴾ [الحجر: ٣٠].

و«الَّذِي» والتي» وتثنيتهما وجمعهما، نحو: ﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَلَدَيْهِ أَيُّكُمْ أَكْفَرُ﴾ [الأحقاف: ١٧]؛ فإن المراد به كل من صدر منه هذا القول، بدليل قوله بعد: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ﴾ [الأحقاف: ١٨]، ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ [البقرة: ٨٢]، ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْمُسْتَقِيمَ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، ﴿لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ﴾ [آل عمران: ١٥]، ﴿وَالَّتِي بَيْنَ مِنَ الْحَيْضِ﴾ [الطلاق: ٤]، ﴿وَالَّتِي يَأْتِيَنَّكَ الْفَدْحَسَةُ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا﴾ [النساء: ١٥]، ﴿وَالَّتِي يَأْتِيَنَّكَ الْفَدْحَسَةُ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا﴾ الآية [النساء: ١٥]، ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنَّهَا مِنْكُمْ فَكَادُوهُمَا﴾ [النساء: ١٦].

«أَيٌّ، وما، وَمَنْ» شرطاً واستفهاماً وموصولاً، نحو: ﴿أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠]، ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوًءًا يُحَـسِرْ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣].

و«الجمع المضاف» نحو: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١]، و«المعرف بآل» نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١]، ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْحَنِيفِ﴾ [التوبة: ٥].

و«اسم الجنس المضاف» نحو: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣]، أي: كل أمر الله. و«المعرف بآل» نحو: ﴿وَاحْلِلْ اللَّهُ لِنَبِيِّكَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، أي: كل بيع، ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ﴾، أي: كل إنسان، بدليل: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [العصر: ٢، ٣].

و«النكرة في سياق النفي والنهي» نحو: ﴿فَلَا تَقُلْ لِمَا آفَى﴾ [الإسراء: ٢٣]، ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ﴾ [الحجر: ٢١]، ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]، ﴿فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]، وفي سياق الشرط نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، وفي سياق الامتنان نحو: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨].

فصل: العام على ثلاثة أقسام:

الأول: الباقي على عمومه. قال القاضي جلال الدين البلقيني: ومثاله عزيز، إذ ما من عام إلا ويتخيّل فيه التخصيص، فقله: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ﴾ [الحج: ١] قد يخص منه غير المكلف. و:

﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّيَّتُكُمْ﴾ [المائدة: ٣] خصَّ منها حالة الاضطرار، وميتة السمك والجراد<sup>(١)</sup>. ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥] خصَّ منه العرايا<sup>(٢)</sup>. [البخاري: ٢١٩١].

وذكر الزركشي في «البرهان»<sup>(٣)</sup> أنه كثير في القرآن، وأورد منه: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ يَكُلُ شَيْءًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٩٧]. ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾ [يونس: ٤٤]. ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]. ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾ [الروم: ٤٠]. ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ﴾ [فاطر: ١١]. ﴿اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فَرَارًا﴾ [غافر: ٦٤].

قلت: هذه الآيات كلها في غير الأحكام الفرعية، فالظاهر أن مراد البلقيني أنه عزيز في الأحكام الفرعية. وقد استخرجت من القرآن بعد الفكر آية فيها، وهي قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ...﴾ الآية [النساء: ٢٣]؛ فإنه لا خصوص فيها.

الثاني: العام المراد به الخصوص.

الثالث: العام المخصوص.

وللناس بينهما فروق:

أن الأول: لم يُردَّ شموله لجميع الأفراد، لا من جهة تناول اللفظ، ولا من جهة الحكم؛ بل هو ذو أفراد استعمل في فرد منها.

والثاني: أريد عمومه وشموله لجميع الأفراد، من جهة تناول اللفظ لها، لا من جهة الحكم.

ومنها: أن الأول مجاز قطعاً، لنقل اللفظ عن موضوعه الأصلي. بخلاف الثاني: فإن فيه مذاهب أصحها أنه حقيقة، وعليه أكثر الشافعية وكثير من الحنفية وجميع الحنابلة، ونقله إمام الحرمين عن جميع الفقهاء. وقال الشيخ أبو حامد: إنه مذهب الشافعي وأصحابه، وصححه السبكي؛ لأن تناول اللفظ للبعض الباقي بعد التخصيص كتناوله له بلا تخصيص، وذلك تناول حقيقي اتفاقاً، فليكن هذا التناول حقيقياً أيضاً.

ومنها: أن قرينة الأول عقلية والثاني لفظية.

ومنها: أن قرينة الأول لا تنفك عنه، وقرينة الثاني قد تنفك عنه.

ومنها: أن الأول يصحُّ أن يراد به واحد اتفاقاً، وفي الثاني خلاف.

(١) في الحديث: «أُجِلَّتْ لَنَا مِيتَتَانِ وَدَمَانٌ: فَأَمَّا الْمِيتَتَانِ فَالْحَوْتُ وَالْجِرَادُ، وَأَمَّا الدَّمَانُ فَالْكَبِدُ وَالطَّحَالُ». رواه أحمد (٥٧٢٣)، وابن ماجه (٣٢١٨)، وهو حديث حسن. وانظر تمام تخريجه في «المسند».

(٢) العرايا: هي أن من لا نخل له من ذوي الحاجة يدرك الرطب ولا نَقْدَ يده يشتري به الرطب لعياله، ولا نخل له يطعمهم منه، ويكون قد فضل له من قوته تمر، فيجيء إلى صاحب النخل فيقول له: يعني ثمر نخله أو نخلتين بخرصها من التمر، فيعطيه ذلك الفاضل من التمر بثمر تلك النخلات ليصيب من رطبها مع الناس، فرخص فيه إذا كان دون خمسة أوسق. «النهاية» ٣/ ٢٢٤ مادة: «عري».

(٣) في النوع ٤٢.

ومن أمثلة المراد به الخصوص: قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، والقائل واحد: نُعَيْم بن مسعود الأشجعي<sup>(١)</sup> أو أعرابي من خزاعة، كما أخرج ابن مردويه من حديث أبي رافع؛ لقيامه مقام كثير من تشييطه المؤمنين عن ملاقاته أبي سفيان.

قال الفارسي: ومما يقوي أن المراد به واحد قوله: ﴿إِنَّمَا ذَلِكَمُ الشَّيْطَانُ﴾ [آل عمران: ١٧٥]. فوقت الإشارة بقوله: ﴿ذَلِكَمُ﴾ إلى واحد بعينه، ولو كان المعنى به جمعاً لقال: إِنَّمَا أَوْلَتْكُمْ الشَّيْطَانَ، فهذه دلالة ظاهرة في اللفظ.

ومنها: قوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ﴾ [النساء: ٥٤]، أي: رسول الله ﷺ، لجمعه ما في الناس من الخصال الحميدة.

ومنها: قوله: ﴿ثُمَّ أَفْبَحُوا مِنْ حَيْثُ أَفْكَصَ النَّاسُ﴾ [البقرة: ١٩٩]. أخرج ابن جرير<sup>(٢)</sup> من طريق الضحّاك: عن ابن عباس في قوله: ﴿مِنْ حَيْثُ أَفْكَصَ النَّاسُ﴾، قال: إبراهيم عليه السلام. ومن الغريب قراءة سعيد بن جبيرة: (مِنْ حَيْثُ أَفْكَصَ النَّاسِي) قال في «المحتسب»<sup>(٣)</sup>: يعني آدم، لقوله: ﴿فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً﴾ [طه: ١١٥].

ومنها: قوله تعالى: ﴿فَتَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ﴾ [آل عمران: ٣٩]، أي: جبريل، كما في قراءة ابن مسعود.

وأما المخصوص: فأمثله في القرآن كثيرة جداً، وهو أكثر من المنسوخ، إذ ما من عامٍ إلا وقد خُصَّ.

ثم المخصّص له: إمّا متصل وإمّا منفصل.

فالم متصل: خمسة وقعت في القرآن:

أحدها: الاستثناء، نحو: ﴿وَالَّذِينَ بَرَأْتُمْ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَةٍ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ①﴾ [النور: ٤، ٥]. ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْفَأْوَنُ . . .﴾ إلى قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ . . .﴾ الآية [الشعراء: ٢٢٤-٢٢٧]. ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ ذَلِكَ فَلْيَقْ أَسَآءًا . . .﴾ إلى قوله: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ﴾ [الفرقان: ٦٨-٧٠]. ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]. ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهًا﴾ [القصص: ٨٨].

الثاني: الوصف، نحو: ﴿وَرَبِّبْنَاهُمُ اللَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ اللَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٣].

الثالث: الشرط، نحو: ﴿وَالَّذِينَ يَبْغُونَ الْكِتَابَ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ٣٣]، ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ﴾ [البقرة: ١٨٠].

(١) نُعَيْم . . . صحابي أسلم أيام الخندق سراً، قتل يوم الجمل قبل قدوم علي إلى البصرة. (ت: نحو ٣٠هـ) «طبقات ابن سعد» ١٩/٤.

(٢) في «تفسيره» ١٧٠/٢ البقرة: ١٩٩. (٣) «المحتسب» لابن جني ١١٩/١ البقرة: ١٩٩.

الرابع: الغاية، نحو: ﴿فَتَلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا يَوْمِ الْآخِرِ...﴾ إلى قوله: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩]، ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُمْ حَتَّى يَطْهَرُونَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، ﴿وَلَا تَحْلِفُوا رُسُوكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ...﴾ الآية [البقرة: ١٨٧].  
والخامس: بدل البعض من الكل، نحو: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

والمنفصل: آية أخرى في محل آخر، أو حديث، أو إجماع، أو قياس.  
ومن أمثلة ما خصَّ بالقرآن: قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرَصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] خصَّ بقوله: ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عَدْوٍ﴾ [الأحزاب: ٤٩]، وبقوله: ﴿وَأَوْلَتْ الْأَحْمَالِ أَجْلَهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤].  
وقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ﴾ [المائدة: ٣]، خصَّ من الميتة السمك بقوله: ﴿أَحِلَّ لَكُم مَيْتَةُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلنَّسَائِرِ﴾ [المائدة: ٩٦] ومن الدم: الجامد بقوله: ﴿أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾ [الأنعام: ١٤٥].  
وقوله: ﴿وَأَتَيْتُمْ إِيَّاهُنَّ فَنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا...﴾ الآية [النساء: ٢٠] خصَّ بقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا أَفْتَدْتُم بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩].  
وقوله: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدٍ﴾ [النور: ٢] خصَّ بقوله: ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥].  
وقوله: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣] خصَّ بقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ...﴾ الآية [النساء: ٢٣].

ومن أمثلة ما خصَّ بالحديث: قوله تعالى: ﴿وَاحْلَلَّ اللَّهُ ابْتِغَاءَ﴾ [البقرة: ٢٧٥] خصَّ منه البيوع الفاسدة - وهي كثيرة - بالسنة.  
﴿وَحَرَّمَ الزُّبُورَ﴾ [البقرة: ٢٧٥] خصَّ منه العرايا بالسنة.  
وآيات الموارث خصَّ منها القاتل والمخالف في الدين بالسنة. [بخاري: ٦٧٦٤، ومسلم: ٤١٤٠، وأحمد: ٢١٧٤٧].

وآية تحريم الميتة خصَّ منها الجراد بالسنة.  
وآية: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] خصَّ منها الأمة بالسنة. [الترمذي: ١١٨٢ وقد ضعفه الألباني<sup>(١)</sup>].  
وقوله: ﴿مَاءَ طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨] خصَّ منه المتغير بالسنة. [الدارقطني: (٢٨/١)].  
وقوله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] خصَّ منه من سرق دون ربع دينار بالسنة. [بخاري: ٦٧٨٩، ومسلم: ٤٣٩٨، وأحمد: ٢٥٣٠٤].

ومن أمثلة ما خصَّ بالإجماع: آية الموارث خصَّ منها الرقيق، فلا يرث بالإجماع، ذكره مكِّي.

(١) من حديث عائشة بلفظ: «طَلَّقَ الْأُمَّةَ تَطْلِيقَتَانِ، وَعَدَّتْهَا جِزْيَتَانِ».

ومن أمثلة ما حُصَّ بالقياس: آية الزنا: ﴿فَلْيُجَذَّبِ كُلُّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢] خص منها العبد بالقياس على الأمة المنصوصة في قوله: ﴿فَمَلَّيْنِ يَصِفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥] المخصص لعموم الآية. ذكره مكِّي<sup>(١)</sup> أيضاً.

فصل: من خاص القرآن ما كان مُخَصَّصاً لعموم السنَّة، وهو عزيز. ومن أمثله:

قوله تعالى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩] خصَّ عموم قوله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله» [البخاري: ٢٥، ومسلم: ١٢٩].

وقوله: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨] خصَّ عموم نهيهِ ﷺ عن الصلاة في الأوقات المكروهة بإخراج الفرائض. [البخاري: ٥٨٦، ومسلم: ١٩٢٣، وأحمد: ١١٩٠٠].

وقوله: ﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا...﴾ الآية [النحل: ٨٠] خصَّ عموم قوله ﷺ: «ما أُبين من حيٍّ فهو ميت». [صحيح: أبو داود: ٢٨٥٨، وابن ماجه: ٣٢١٧].

وقوله: ﴿وَالْعَمَلِينَ عَلَيْهِمُ وَالْمُؤَلَّفَةَ فُلُوقِهِمْ﴾ [التوبة: ٦٠] خصَّ عموم قوله ﷺ: «لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مِرَّةٍ سوي». [صحيح: أبو داود: ١٦٣٤، والترمذي: ٦٥٢].

وقوله: ﴿فَقَتَلُوا النَّبِيَّ﴾ [الحجرات: ٩] خصَّ عموم قوله ﷺ: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار» [البخاري: ٣١، ومسلم: ٧٢٥٢، وأحمد: ٢٠٤٣٩].

### فروع منثورة تتعلق بالعموم والخصوص

الأول: إذا سيق العام للمدح أو الذم، فهل هو باقٍ على عمومته؟ فيه مذاهب: أحدها: نعم؛ إذ لا صارف عنه، ولا تنافي بين العموم وبين المدح أو الذم. والثاني: لا؛ لأنَّه لم يُسَقِّ للتعميم، بل للمدح أو للذم.

والثالث - وهو الأصح -: التفصيل، فيعم إن لم يعارضه عام آخر لم يُسَقِّ لذلك، ولا يعم إن عارضه ذلك؛ جمعاً بينهما.

مثاله - ولا معارض - قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴿١٦﴾ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴿١٣﴾﴾ [الانفطار: ١٣، ١٤]. ومع المعارض: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ﴿٥﴾ إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٥، ٦]، فإنه سيق للمدح، وظاهره يعم الأختين بملك اليمين جمعاً، وعارضه في ذلك: ﴿وَأَن تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ [النساء: ٢٣]، فإنه شامل لجمعهما بملك اليمين، ولم يُسَقِّ للمدح، فحُمل الأول على غير ذلك بأن لم يُرَدِّ تناوله له.

ومثاله في الذم: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ...﴾ الآية [التوبة: ٣٤]، فإنه سيق للذم،

(١) في «الناسخ والمنسوخ» ص ٣٦٠ - ٣٦١.

وظاهره يعمّ الحلي المباح، وعارضه في ذلك حديث جابر: «ليس في الحليّ زكاة»<sup>(١)</sup>؛ فحمل الأول على غير ذلك.

الثاني: اختلف في الخطاب الخاص به ﷺ، نحو: ﴿يَأَيُّهَا النَّبِيُّ﴾ ﴿يَأَيُّهَا الرَّسُولُ﴾ هل يشمل الأمة؟ فقيل: نعم؛ لأن أمر القدوة أمر لأتباعه معه عرفاً، والأصح في الأصول المنع، لاختصاص الصيغة به.

الثالث: اختلف في الخطاب بـ ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ﴾ هل يشمل الرسول ﷺ؟ على مذاهب: أصحّها - وعليه الأكثرون - : نعم لعموم الصيغة له. أخرج ابن أبي حاتم عن الزهري قال: إذا قال الله: يا أيها الذين آمنوا افعلوا، فالنبي ﷺ منهم. والثاني: لا؛ لأنه ورد على لسانه لتبليغ غيره، ولما له من الخصائص.

والثالث: إن اقترن بـ (قل) لم يشمل لظهوره في التبليغ، وذلك قرينة عدم شموله؛ وإلا فيشملة. الرابع: الأصح في الأصول أنّ الخطاب بـ ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ﴾ يشمل الكافر والعبد لعموم اللفظ. وقيل: لا يعمّ الكافر بناء على عدم تكليفه بالفروع، ولا العبد؛ لصرّف منافعه إلى سيّده شرعاً.

الخامس: اختلف في (من) هل تتناول الأثني؟ فالأصح: نعم، خلافاً للحنفية. لنا قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى﴾ [النساء: ١٢٤]، فالتفسير بهما دالٌّ على تناول (من) لهما، وقوله: ﴿وَمَنْ يَفْتَنَنَّ مِنَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٣١].

واختلف في جمع [المؤنث] السالم هل يتناولها؟ فالأصح: لا، وإنما يدخلن فيه بقرينة. أمّا المكسر: فلا خلاف في دخولهنّ فيه.

السادس: اختلف في الخطاب بـ ﴿يَأَيُّهَا الْكُتَّابُ﴾، هل يشمل المؤمنين؟ فالأصح: لا؛ لأنّ اللفظ قاصرٌ على مَنْ ذُكِر. وقيل: إن شاركوهم في المعنى شملهم وإلا فلا.

واختلف في الخطاب بـ ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ هل يشمل أهل الكتاب؟ فقيل: لا، بناء على أنهم غير مخاطبين بالفروع. وقيل: نعم، واختاره ابن السمعاني، قال: وقوله: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ خطاب تشریف لا تخصيص.



(١) الدارقطني في «سننه» ١٠٧/٢ (٤) في الزكاة. قال الشيخ الألباني في «الإرواء»: ٨١٧: باطل. وانظر تمام كلامه فيه، فقد أسهب رحمه الله تعالى.